

اسم المقال: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا (المحددات والاليات)

اسم الكاتب: م.م. عمر حسين علوان

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7612>

تاريخ الاسترداد: 2025/04/19 16:53 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.



الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا (الاليات والمحددات)^٧

The Political Role of the Military Institution in West African Countries

(Determinants and Mechanisms)

Asst. Lect. Omar Hussein Alwan

* م.م. عمر حسين علوان

الملخص:

لم تستطع الحكومات العسكرية في غرب افريقيا في سنوات ما بعد الاستقلال توفير حاجيات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية بل حتى الامنية، حيث اتجهت في الغالب الى اضفاء الشرعية على تحكم وسيطرة المجموعات العرقية والقبلية على المؤسسة العسكرية ومرکز القوة الداخلية والخارجية، حيث ظلت منطقة غرب افريقيا بؤرة لتدخل العسكريين في السياسة والاطاحة بالحكومات القائمة على انظمة شخصية استبدادية وفاسدة واستمر هذا الوضع منذ اواخر السبعينيات والى بداية التسعينيات من القرن العشرين حتى القرن الحادي والعشرين حيث لم تعد تلك الانظمة المنتخبة قادرة على الدفاع الفاعل عن واجهتها الشرعية الديمقراطية نتيجة انتشار الفساد السياسي لدى القيادات الحاكمة وحالة التلاعب بالنصوص الدستورية المنظمة للتداول السلمي للسلطة والقطيعة المتزايدة بين الحكومات والقوى السياسية والمدنية ادى الى خلق حلقة مفرغة اطلق عليها فخ الانقلابات.

الكلمات المفتاحية: الدور السياسي، الانقلاب العسكري، غرب افريقيا، المؤسسة العسكرية.

Abstract:

During the period following independence, the military governments in West Africa were incapable of meeting the economic social and security requirements of their citizens. This was primarily due to their tendency to endorse the authority and influence of specific ethnic and tribal groups within the military and in positions of power both within the country and internationally. The West African area continued to be a focal point for military involvement. From the late sixties to the early nineties of the twentieth century the region experienced a period of political turmoil characterised by the overthrow of governments led by personal authoritarian and corrupt regimes. This trend continued until the second decade of the twenty-first century, during which the West African region remained a hub for military intervention in

٧ تاريخ النشر: 2024/6/30

تاريخ القبول: 2024/4/23

تاریخ التقديم : 2024/3/24

omar.hussein@nahrainuniv.edu.iq

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
| Creative Common : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

politics and the removal of governments with such characteristics. This situation persisted from the late 1960s to the early 1990s during which this region experienced a transition to civilian political governance and elected administrations. This continued until the 2010s when many of these elected regimes lost their ability to convincingly maintain their democratic legitimacy. This was due to pervasive political corruption among the ruling elites, manipulation of constitutional provisions governing the peaceful transfer of power and growing alienation between governments and political and civil factions. This resulted in the formation of a pernicious cycle often referred to as the coup trap.

Keywords: political role, military coup, West Africa, military institution

المقدمة:

اهتمت اغلب الدراسات بدور الجيش في الحكم حيث يحتل النظام السياسي مكانة مهمة في الدول النامية وخاصة مرحلة بناء الجيوش، وترتبط المؤسسة العسكرية في دول غرب إفريقيا بصفة خاصة بدراسات العلوم الاجتماعية فقد أفض المفكرون والمؤرخون في مجال علم الاجتماع السياسي على تفسير العلاقة بين المؤسسة العسكرية والدور السياسي والأشكاليات التي ظهرت أثناء نشأة المؤسسة العسكرية في مرحلة الاستقلال أثر نجاح حركات التحرر الوطني وانتزاع الاستقلال السياسي من الهيمنة الاستعمارية بالقوة فالانظمة العسكرية في دول غرب إفريقيا على الخصوص مسكت مقاليد السلطة وحربت التعديية والتداول السياسي تحت غطاء التنمية ، فكان هاجس التنمية أولى اهتمامات البلدان وخاصة مرحلة الاستقلال.

ولقد لعبت العديد من المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة في تفسير ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي واشكاليات نشأة الدولة وهشاشة العلاقات المدنية العسكرية إضافة إلى هشاشة الدور التموي والأمني في دول غرب إفريقيا والذي يعده العسكر مسبباً لقيام الانقلاب المباشر والاستيلاء على السلطة بدعوى إنقاذ البلد من الفساد والذي غالباً ما يتكرر في النظم السياسية الإفريقية بصورة عامة ، فإن العسكر لا يتكونون السلطة من تلقاء نفسمهم فدائماً ما يجد العسكر التربة خصبة لقيام الانقلابات العسكرية والذي عادة ما ينتج عنه أنظمة عسكرية جديدة فتظل تعاني من مشكلات هشاشة الوضع التموي والأمني والسياسي نتيجة الانقلابات العسكرية أو قيام انتخابات وديمقراطيات هشه ضعيفة.

أهمية البحث : ترتبط أهمية هذا البحث باهمية الجيش في النظم السياسية في بلدان العالم النامية ودراسة دوره في الشؤون السياسية لفهم اتجاهات مستقبل حكم العسكر خاصة بعد سلسلة الانقلابات العسكرية التي شهدتها الانظمة السياسية في دول غرب افريقيا .

هدف البحث : يهدف البحث الى دراسة وضع المؤسسة العسكرية والكيفية التي يعول عليها العسكر في ممارسة الدور السياسي في منطقة غرب افريقيا بوصفها واحدة من اكبر مناطق العالم تعرضًا للانقلابات العسكرية.

أشكالية البحث : تمثل اشكالية هذا البحث في صعوبة تحقيق الموزانة بين تطلعات العسكر في البقاء على راس السلطة اطول فترة ممكنه والحصول على المزيد من الثروات بعيداً عن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يحاول هذا البحث الاجابة على التساؤلات الآتية:

1_ ما هي طبيعة تكوين ونشأة المؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا؟
2- ما الذي دفع المؤسسة العسكرية للتخلی عن وظائفها الدفاعية والتنظيمية والتدخل بأمر السلطة المدنية ؟

3- ما هي الاتجاهات التي يمكن ان يستقر عليها الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ؟
فرضية البحث : ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان دور العسكر في الحكم يشكل تحدياً في البناء الاقتصادي والاجتماعي نتيجة الضعف في اداء النخب المدنية الذي دائماً ما يعول عليه العسكر للتدخل بالحكم والقيام بالانقلابات العسكرية.

منهجية البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في توصيف الاوضاع السياسية والاجتماعية لنشأة المؤسسة العسكرية لدول غرب افريقيا كما تم اعتماد المنهج النظمي في تحليل العلاقات المدنية- العسكرية وعملية ممارسة السلطة ودراسة الاسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ادت الى تأجيج ظاهرة الانقلابات في غرب افريقيا .

هيكلية البحث :

اتساقاً مع ما نقدم سيتم تقسيم هيكلية البحث الى ثلاث محاور يركز المحور الاول: نشأة المؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا بعد الاستقلال، اما المحور الثاني يتناول: اسباب ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي، فيما يتناول المحور الثالث: الانقلابات العسكرية ومحددات الدور السياسي.

أولاً : نشأة للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا ما بعد الاستقلال

1- النشأة والتكون مرحلة ما بعد الاستقلال

قامت العديد من الدول في افريقيا ، وجنوب شرق آسيا ، ومنطقة البحر الكاريبي ، بعد الحرب العالمية الثانية وكان نشوء هذه الدول فيها أثر نجاح حركات التحرر الوطني في انتزاع الاستقلال السياسي عن الهيمنة الاستعمارية المباشرة ، نتيجة لعدم سماح الدول الاستعمارية أي تطور اقتصادي او اجتماعي حقيقي في البلدان التي توجد فيها ⁽¹⁾

وفي إطار النشأة التاريخية ذاتها يمكن التمييز بين اصول ثلاثة لجيوش العالم الثالث وهي على النحو ⁽²⁾ .. الاتي :

1.الأصول الوطنية :- حيث ينشأ الجيش وينبني وطنياً وأمثلة لذلك في البلدان التي لم تخضع للتجربة الاستعمارية حين يلعب الجيش دوراً مميزاً في السياسة وأمثلة ذلك دول تايلاند وأثيوبيا التي حصلت على استقلالها من مدة طويلة.

2- الأصول الكولونيالية:- حيث أُسست بعد الإستقلال العديد من الدول الاستعمارية ووراثة التركيبة الاستعمارية واحتفظت بـ تقلييد الجيوش الاستعمارية، وقد ربيت هذه الجيوش وفق قاعدة عزلها عن السياسة إلا أن الظروف أدخلتها في الحياة السياسية وأمثلة ذلك جيوش دول غرب افريقيا*، وافريقيا بشكل عام.

3-جيوش التحرر الوطني: وهي جيوش ولدت في إطار النضال من أجل الاستقلال فهي ولادة حربية وسياسية ودور مثل هذه الجيوش كبير لأنها تشعر بأنها كانت وراء الاستقلال وبناء الدولة الوطنية.

وقد عرفت منطقة غرب افريقيا عند حصولها على استقلالها ما أطلق عليه حكم (أباء الإستقلال) وقد عمل هؤلاء على بناء دول حديثة وعصيرية تعتمد على تحقيق الأهداف والمطالب المعتبر عنها ، وقد تبنت هذه الدول النظام الجمهوري والبرلماني الغربي ، الا أنها بقيت تتميز بالخلاف كونها لم تستطع تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي والحفاظ على التمسك الاجتماعي فمقاومة الاستعمار ، كانت كرد فعل

⁽¹⁾ صالح جواد كاظم، علي غالب العاني، الانظمة السياسية : المكتبة القانونية ،بغداد، ط.2، 2007، ص163.

⁽²⁾ نгла عن:رياض عزيز هادي ، المشكلات السياسية في دول العالم الثالث ،جامعة بغداد ، ط 2 ، 1989 ، ص314 . 315 .

* تعرف الامم المتحدة دول غرب افريقيا بانها 15 دولة هي(بنين،بوركينافارسو،والراس الاخضر،غامبيا ،غانا،غينيا،غينيا بيساو،ساحل العاج،ليبيريا،مالي،موريتانيا،النيجر،نيجيريا، السنغال،سيراليون)

تجررت عن الشعور بالظلم من قضايا متنوعة ، مثل مصادرة أراضي السكان الأصليين وتوزيعها بين المستعمرين وكذلك تجنيد الأفارقة ضمن جيوش الدول الأوروبية لخوض الحروب الأوروبية التي لم يكن لهؤلاء الجنود أي مصلحة وقد كان جنود السنغال الأكثر تواجهًا ضمن جميع وحدات الفيلق الأجنبي

(1) الفرنسي

2- التركيبة الإثنية والتجنيد داخل المؤسسة العسكرية:

تعد المؤسسة العسكرية في دول الساحل حالة نموذجية للظاهرة المعروفة بالجيوش الإثنية Ethnic Armies الأولى ، كان الاتجاه السائد في غالبية دول الإقليم هو الاعتماد على جماعة بعينها، أو على عدد محدود من الجماعات في الانساب إلى المؤسسة العسكرية التي اتسمت بتكون غير متجانس إلى حد بعيد، على عكس الطبيعة التعددية للمجتمع، كما كانت ظاهرة التجانس الإثني تزداد بالصعود إلى المراتب العسكرية القيادية الوسطى والعليا التي غلت عليها انتقامات ذات طابع اثنى في المرحلة المبكرة التالية على الاستقلال، جاء اتجاه دول الساحل -كغيرها من الدول الإفريقية - للإستمرار في تأسيس قوات مسلحة تعتمد على هوية إثنية غالبة لمعالجة قضية الولاء العسكري للقيادة. (2)

ولا تزال بنية القوات المسلحة في العديد من البلدان الإفريقية قائمة على اعتبارات عرقية أو قبلية، على سبيل المثال، هناك انقسام للجيش في موريتانيا بسبب التصدعات العرقية والإثنية والثقافية في حين كان البربر يشكلون أقلية لا تتجاوز ثلث السكان، سيطر هؤلاء على المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية منذ الاستقلال وبعد مزاعم عن مؤامرة انقلاب مشحونة عرقياً في عام 1987 هددت هذه الهيمنة، بدأ الرئيس الموريتاني ولد الطابع بـ "تعريب" شبه كامل لجميع فروع القوات المسلحة الموريتانية بالمثل ، في تشاد لايعكس التكوين العرقي للقوات المسلحة البلد ككل فقد حيث سيطرت الزغارة-المجموعة العرقية التي ينتمي إليها الرئيس إدريس ديبي - على الجيش والموقع العسكرية الرئيسية منذ عام 1990 عندما طردت حسين حبري من السلطة وتقدم القوات المسلحة . (3).

(¹) محمد أمين غراب ، دور الجيش في الحياة السياسية في دول غرب إفريقيا رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2012 ، ص 76.

(²) حمدي عبد الرحمن ، مجموعة بباحثين ، الجيوش والتحول الديمقراطي في إفريقيا وتحديات بناء الدولة ، منتدى العلاقات العربية الدولية ، قطر ، الطبعة الأولى ، 2015 ، ص 39 .

(³) احمد امل ، اثر القيود البنوية في اداء المؤسسة العسكرية في مكافحة الإرهاب في الساحل الافريقي ، مجلة الدراسات الافريقية ، العدد (51) سبتمبر 2021 ، ص 77 .

وفي ظل المحدودية العددية الواضحة للزغواة حيث أنها تشكل ما تقل نسبته عن ٥٪ من سكان تشاد ، اعتمد إدريس ديبي على تحالف أوسع نسبياً في شغل المناصب العسكرية ضمن بجانب جماعته كلاً من الحجرين Hadjaraï من سكان منطقة جира Guerra وسط البلاد، فضلاً عن عناصر من جماعة سارا Sara القاطنة أقصى جنوب البلاد التي تعد الأكبر بين مختلف الجماعات التشادية، حيث تفوق نسبة سكانها 25٪ من السكان، ويأتي هذا التحالف ليعني ضمناً محدودية تمثيل العديد من الجماعات ،في مقدمتهم جماعاتي التبو الرئيسيان القاطنان شمال البلاد، تبدأ Tide ودازا Daza، وهو الوضع الطبيعي الذي فرضه كون جماعات التبو الداعم الرئيسي للرئيس الأسبق حسين حبري الذي حكم البلاد بين عامي 1982 و 1990 قبل أن يطيح به إدريس ديبي، ومما فرض صعوبة أمام استيعاب أنصار حبري في المؤسسة العسكرية بعد تولي ديبي السلطة، وهو الوضع القابل للإستمرار في المستقبل في ظل تولى محمد إدريس ديبي رئاسة المجلس العسكري الانتقالي عقب مصرع والده^(١).

وفي النiger أسم الإستعمار الفرنسي لهيمنة جماعتي الجنوب الغربي زارما وسونجاي على المناصب العسكرية،الأمر الذي أهل أبناء الجماعتين لسيطرة مستمرة على المؤسسة العسكرية منذ استقلال البلاد عام ١٩٦٠ حتى مطلع التسعينيات،وذلك على الرغم من ان جماعتي الجنوب الغربي تشكلان مجتمعين نحو ربع سكان البلاد ، وبجانب التمثيل المكثف لجماعتي زارما وسونجاي ، تمثلت واحدة من مشكلات التركيبة الإثنية للمؤسسة العسكرية منذ نشأتها في الحضور المحدود تقليدياً لأبناء جماعة الطوارق التي تقطن الأقاليم الشمالية الصحراوية من البلاد، والتي تشكل أكثر من ١٠٪ من السكان ، وهو ما يجعلها النسبة الكبرى للطوارق بين جميع الدول التي تنتشر فيها الجماعة ، والتي تضم بجانب النiger Libya والجزائر وتشاد ، وبالرغم من اتخاذ حكومات النiger في السنوات الأخيرة إجراءات أكثر تقدماً في احتواء بعض العناصر الطوارقية في بنية المؤسسة العسكرية ، فإن جماعة فولاني التي تشكل نحو 7٪ من سكان البلاد لا تزال غير ممثلة على نحو مناسب، وتتسق المؤسسة العسكرية في مالي إلى حد بعيد ، مع هذا النمط السائد من حيث استبعاد أبناء الجماعات الشمالية من الطوارق والعرب، وهو ما جعل هذه المناطق معملاً لسلسلة متواصلة من أعمال التمرد المسلح على أساس إثنى بدأت في عام 1963، وتكررت أكثر من مرة، لتخلق صعوبة متزايدة في التوسيع في استيعاب العناصر

^(١) Advancing military professionalism in Africa, A RESEARCH PAPER FROM THE AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES,JULAY 2014,P16

الشمالية في المؤسسة العسكرية المالية، اما بوركينا فاسو فقد أنس الفصيل الفرنسي للحاق أبناء جماعة موسى Mossi كبرى جماعات البلاد بالقوات المسلحة.⁽¹⁾

ثانياً: الآيات وأسباب تبني المؤسسة العسكرية للدور السياسي

1. جدلية العلاقات المدنية العسكرية

يلاحظ أن بداية مرحلة التسعينات أفرزت أحزاب سياسية خرجت من رحم الحزب الواحد لأسباب عديدة تتجذر داخل الأنظمة الأفريقية من أهمها تلك المتمثلة في العوامل الداخلية من خلال النضال المتواصل للمعارضة من أجل تحقيق مكاسب ديمقراطية ، أدت في نهاية المطاف إلى تنازل الأنظمة الشمولية عن تمكها في السلطة و السماح بقدر كبير من التعدد الحزبي الذي يضمن حرية الرأي والتعبير ، حيث بلغ عدد الأحزاب الناشئة في بلدان غرب أفريقيا ١٣٠ حزباً كحال ساحل العاج فأصبحت كلاً من نيجيريا وغانا تنعم بالتعديدية الحزبية بعد المواجهات القديمة بين النظم العسكرية و المعاشرة في كلاً البلدين ، إلا أن هذا الانفتاح السياسي لم يكن هو الدافع الرئيسي وجاء نتيجة الضغوط الخارجية من الدول المانحة للمساعدات لتلك الأنظمة ، فالبنسبة لنيجيريا فإن الأحزاب السياسية الناشئة كانت مقيدة من طرف اللجنة الانتخابية المستقلة التي لها الصالحيات لقبول أو رفض تقديم الإعتماد لبعض التكتلات الحزبية عن طريق شروط تعجيزية و على النقيض من ذلك فإن جمهورية بنين وضعت تسهيلات عدة حيث بلغ عدد الأحزاب (١٢٥) حزباً .⁽²⁾

اما موريتانيا بعد نشأة الدولة المعاصرة بإعلان الاستقلال التام في نوفمبر عام ١٩٦٠ بعد سنتين من الحكم الذاتي جاءت بعيدة عن أي إسهام عسكري أو مسلح او حروب تحرر أو مقاومة تجاه المستعمر الفرنسي لنيل الاستقلال في ذلك الوقت والذي انعكس على مدنية السلطة الحاكمة بعد الاستقلال إذ لم توجد خبرة أو شخصية عسكرية مؤثرة التي يمكن أن تسهم في عسكرة الدولة أو العملية السياسية فقد تولى الرئاسة (المختار ولد داداه) الذي كان معيناً في عام ١٩٥٨ رئيساً للحكومة عبر الجمعية الوطنية الموريتانية ونتيجة للنشأة المدنية للدولة الموريتانية فقد تبنت الدولة الجديدة للنظام الرئاسي كنظام الحكم ، ونظام التعديدية الحزبية كنظام حزبي في هذا الصدد وذلك قبل أن تتحول إلى النظام الحزبي الواحد المهيمن بعد سنوات من الاستقلال عن فرنسا ونتيجة جدلية العلاقات المدنية العسكرية سميت (دولة

⁽¹⁾ احمد امل ، مصدر سبق ذكره، ص 75-76.

⁽²⁾ مصطفى خواص ، التحولات السياسية في بلدان غرب افريقيا (1990-2009) ، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 81 ..

الانقلابات العسكرية والتي بدأت منذ ١٠ يوليو ١٩٧٨ بعد ثمانية عشر عاماً من الاستقلال والحكم المدني.^(١)

وكذلك تعد مالي حالة دالة على هذا النمط حيث قادت مجموعة من الحركات المدنية المرتبطة بـ رجل الدين المالي الامام (محمود ديکو) حركة احتجاجية عارمة امتدت منذ مطلع يونيو من عام ٢٠٢٠ وصولاً إلى إسقاط المؤسسة العسكرية للرئيس ابراهيم بوبكركيتا في منتصف أغسطس من نفس العام ، وذلك احتجاجاً على سياساته التي عمل من خلالها على محاصرة الأحزاب المعارضة باعتماده الكبير على الوجود الفرنسي لتوفير الدعم العسكري والسياسي ، فضلاً عن ممارسات الحكومات المتعاقبة في سنوات رئاسته ومظاهر غياب المساءلة ولم يكن هذا التحول في الموقف الشعبي المالي من الرئيس كيتا بالأمر المفاجئ ، حيث سبق مؤشر بالغ الوضوح تمثل في تراجع معدلات المشاركة الانتخابية الرئاسية من جانبي المصوتين الماليين ، ففي عام ٢٠١٣ شارك في الجولة الأولى للانتخابات ٤٩٪ من الناخبين المسجلين و٤٦٪ منهم في الجولة الثانية ، وقد انخفضت هذه النسبة في العام ٢٠١٨ إلى ٤٣٪ على الرغم من ثبات هوية المرشحين الأساسيين في المرتين وهما الرئيس إبراهيم بوبكركيتا وزعيم المعارضة الراحل سوميلا سيسى ، ذلك لتراجع ثقة المواطنين في نزاهة العملية السياسية وقدرتها على التعبير عن توجهاتهم بصورة صادقة ليفتح الباب أمام طيف واسع من الحلول البديلة بينما الحلول المرتبطة بتدخل المؤسسة العسكرية.^(٢)

لاسيما إن معظم الانقلابات العسكرية التي وقعت في بلدان غرب افريقيا اعتمد فيها الانقلابيون على سخط وتذمر مؤسسات المجتمع المدني وذلك محاولة لكسب التأييد لاستخدام العنف، فتصاعدت الأصوات الرافضة لسياسات الحكومات والتي عجزت عن تحقيق الاستقرار ولذلك تدخلت قوى المجتمع المدني تطالب قادة الجيش بالتدخل مقابل الحصول على امتيازات ضمنها السلطة الحاكمة بعد نجاح الانقلاب مقابل تحشيد الدعم لمساندة الجيش لإسقاط النظام السياسي بعيداً عن الوسائل المشروعة ، والتي تعول عليها

^(١) حمدي عبدالرحمن ، الجيوش والتحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦٥ .

^(٢) احمد امل ، نقليك سردية (عودة الانقلابات) في افريقيا، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2022/3/14.

تاريخ الزيارة 2024/2/25 ينظر الى <https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx>

النظم السياسية الأفريقية كون أن من يصل إلى السلطة ولو عن طريق الإنتخابات يحاول أن يجد طرقاً مخالفة للقانون للتشبث والبقاء باطلاً مدة في الحكم.⁽¹⁾

2- تسييس المؤسسة العسكرية

ومن بين الآليات الأساسية التي يستخدمها رؤساء الدول الإفريقية لحماية أنظمتهم، إنشاء قوات عسكرية متعددة ومتنافسة، فعلى الرغم من أن معظم الدول الإفريقية تمتلك جيشاً وطنياً، فإن هذه الجيوش قد تغير أولوياتها ومصالحها المؤسسية، ما يؤدي إلى تحول الجيش لكيان سياسي له أهدافه وطموحاته الخاصة وقياداته المستقلة عن الدولة ولذلك، غالباً ما يحسن القادة الأفارقة أنفسهم بإنشاء وحدات مسلحة أخرى مكونة من النخبة المتمثلة في الحرس الرئاسي، ورجال الشرطة، والأمن الوطني، والقوات الخاصة، ووحدات "الكوماندوز"، وذلك بهدف منع الجيش من الاستيلاء على السلطة ولتحقيق مصالحهم الخاصة وعادةً ما تكون هذه الوحدات أصغر من الجيش الوطني ولكنها تكون في الوقت نفسه مدربة ومجاهزة جيداً، والأهم من ذلك أن هذه الوحدات المسلحة عادةً (وليس دائماً) ما تكون منتمية لنفس العرق الذي ينتمي إليه رئيس الدولة، ومع ذلك فإن هذه الوحدات الخاصة غالباً ما تستخدم موقعها المميزة والقريبة من السلطة لقيادة انقلابات ناجحة حتى إن العديد من التغييرات الأخيرة في الأنظمة الإفريقية، بما في ذلك تلك التي حدثت في الغابون والنiger، قد اتخذت فيها هذه الوحدات الخاصة زمام المبادرة.⁽²⁾

وسلط التعديلات العسكرية التي اتخذتها كل من الكاميرون وسيراليون في أعقاب انقلاب الغابون الضوء على الجهود المبذولة لاستباق الانقلابات المحتملة التي قد تحاكي سابقاتها بالمنطقة. فمن جانبه، أجرى الرئيس الكاميروني، بول بيا، تعديلات وزارية في وزارة الدفاع والقوات المسلحة، في حين قام نظيره السيراليوني، جوليوس مادا بيو، بتعيين الأمريكي جيري توريس، كمستشار له للأمن القومي، وهو من أهم المعروفين في مجال "اللوبى" الأمريكي، وقد سبق ذلك اعتقال كبار المسؤولين العسكريين.⁽³⁾

(1) Thomson Alix, An introduction to African politics (London : Ruldge toyon& frahcig Group,2000)p132

(2) سيمون توتي، حزام عدم الاستقرار: دوافع حمى الانقلابات العسكرية في غرب ووسط إفريقيا، مركز المستقبل للباحثين والدراسات المتقدمة، 11 سبتمبر 2023، تاريخ الزيارة 2024/3/3، متاح على الرابط

<https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8595>

(3) المصدر نفسه.

3- الصراع الثنوي على السلطة

تتميز المجتمعات الأفريقية بالتعديدية الإثنية، القومية، الدينية، الثقافية، العرقية، وغيرها باستثناء قليل من الدول مثل مصر، ليسوتو، تونس، وتتسم بالتفاوت الشديد فهناك دول تكاد تقصر التعديدية فيها على اثنين أو ثلاثة مثل رواندا وهناك دول تتميز بالتعديدية المعتدلة مثل جيبوتي، مالي، نيجيريا، ومن جهة أخرى تتسم التعديدية الإثنية الأفريقية بأنها عابرة للحدود، فمعظم الاثنيات الأفريقية تمتد عبر الحدود إلى الدول المجاورة وقد انعكس هذا للتوع الإثني، على طبيعة التنافس السياسي في المجتمعات الأفريقية فتحول التنافس إلى صراع اثنى الأمر الذي حفز رغبة الاثنيات المختلفة في الوصول إلى السلطة وبقاء فيها، وفي كثير من دول غرب إفريقيا لتنافس هيكل وتوزيع التعديدية الإثنية، دون الوصول إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية، فلا يتبقى سوى اللجوء إلى الانقلابات العسكرية والصراعسلح والحراب الأهلية، كما حدث في رواندا وكذلك الصراع الثنوي المرير على السلطة في السنغال ومالي وبوركينا فاسو والجابون وغيرهم.⁽¹⁾

4- تنامي انتشار الجماعات المتشددة في دول غرب إفريقيا

شهدت القارة الأفريقية خلال عام 2021 ارتفاعاً ملحوظاً في عدد العمليات الإرهابية مقارنة بالعام الذي سبقه ، حيث بلغ عدد العمليات 735 عملية تتوزع ما بين هجمات إرهابية و عمليات انتشارية واغتيالات الأمر الذي اتسق مع التحديات الأمنية المتعددة التي شهدتها منطقة غرب إفريقيا بشكل خاص ، وعدم الاستقرار الأمنى الذي يرتبط بكثرة الانقلابات العسكرية واستمرار إفريقيا كوجهة مفضلة لبقاءها تنظيم داعش فى سوريا والعراق ، فى ظل استمرار الصراعات السياسية والتوترات الأمنية و دلالة على هشاشة الأوضاع الأمنية وهو ما جاء في تقرير أعده موقع النزاعسلح ومشروع بيانات الأحداث" الذى ذكر وتم تسجيل (١٦٧) حادثة مرتبطة بالنزاع الذى نتج منها (٥٠٦) ضحية فى عام (٢٠١٨) وارتفعت الأرقام إلى (٤٧٦) حادثة مرتبطة بالنزاع نتج منها (١٠٤٦) ضحية عام (٢٠٢٠) واستمرت الهجمات في إقليم تيلابيري المضطرب الذى يقع في "المثلث الحدودي" عند حدود النيجر و بوركينا فاسو ومالي ، كما شهدت البلاد هجمات عددة في (اذار) (٢٠٢١) نتج عنها (٢٢) ضحية في عام (٢٠٢٢) قتل

⁽¹⁾ سعيد الندا ، دور النظام الانتخابي في إدارة التعديدية الإثنية في إفريقيا ، لندن، مركز جنوب الصحراء ، 2022 ، ص . 181

مدنياً عند حدود مالي الأحداث العنفيه في النيجر تمثل اقل من ١٠٪ من الإجمالي في منطقة غرب افريقيا.^(١)

يعد الواقع الأمني المضطرب من المسببات الداخلية التي دفعت العديد من جيوش دول غرب افريقيا إلى الاشتباك مع الواقع السياسي والذي رفع كثيراً من أعباء القوات المسلحة ليفسر ارتفاع معدل الانقلابات العسكرية في دول الساحل الإفريقي حيث تواجهه منذ عام ٢٠١٢ موجة شديدة من العنف وتمدد الإرهاب في غرب القارة ، وازداد الأمر تعقيداً عن شرقها لوجود جماعة (بوكوحرام) وخصوصاً بعد قيام الجماعة بمباغة تنظيم داعش الإرهابي في العراق وسوريا ، حيث سارعت تلك الجماعة اعلان ولائها لتصبح ولاية غرب افريقيا.^(٢) حيث شهدت خلال عام ٢٠٢١ ، نحو ١٢٥ عملية إرهابية ورغم هذه الزيادة في عدد العمليات فإن عدد القتلى تراجع بنسبة ٤٢,٦٪ مقارنه بالعام ٢٠٢٠ ، تليها دولة مالي والتي ارتفعت فيها وتيرة العمليات الإرهابية خلال عام ٢٠٢١ في دولة مالي على رأسها جماعة (نصرة الإسلام وال المسلمين) وكذلك جماعة (أنصار الإسلام) داعشية الولاء ، حيث شهدت المنطقة أكثر من ١٦٥ عملية إرهابية (٨٥) منها في مالي أسفرت عن سقوط (٦٩٥) شخصاً واما (بوركينافاسو) والتي وقعت هي الأخرى تحت وطأة الهجمات الدموية ، حيث شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢١ مقارنة بعام (٢٠٢٠) حيث سجلت نحو (٨٠) عملية إرهابية أسفرت عن مقتل (٧٥٠) مدنياً وعسكرياً ، وهكذا يعتبر تسامي الإرهاب في منطقة غرب افريقيا وارتباطه المباشر بعدم الرضا الشعبي ، ذلك المدخل الرئيسي لتدخل المؤسسة العسكرية والأخذ بظاهرة الانقلابات التي تمتلك حالات السخط ، اضافة الى الفشل العملياتي في مواجهة الإرهاب.^(٣)

٥- هشاشة الوضع التنموي (العنة الموارد) :

لم يكن اقتصاد منطقة غرب افريقيا ضعيفاً بالمقارنة بالمناطق الأخرى من أفريقيا جنوب الصحراء فقد كان اقتصاد المنطقة قبل الاستعمار يمتاز بالتشعب والكافاء والقدرة على التكيف ، وقد وصل إلى درجة متقدمة نسبياً من الرأسمالية التجارية ، ولم تكن إدارة الإنتاج هي الشيء المفقود ، ولكن وسائل

^(١) أيهاب نافع، الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا بين تسامي ظاهرة الارهاب وصراع النفوذ بين روسيا واوروبا ، موقع ترندز للبحوث والدراسات. في 22/ابريل/2022 تاريخ الزيارة 28/2/2024

<http://trendsresearch.org/research.php?id=344>

^(٢) احمد امل، يفكك سردية عودة الانقلابات ، مصدر سبق كرة..

^(٣) أيهاب نافع، مصدر سبق ذكره.

الإنتاج هي التي كانت شبة منعدمة ، فإن منطقة غرب إفريقيا تمثل حوالي 27% من الناتج الإجمالي الخام لأفريقيا جنوب الصحراء وما فيه 0,5% من الناتج الإجمالي العالمي وتمثل فيها كل من نيجيريا وغانا والكويديفوار والسنغال حيث تساهم نيجيريا لوحدها بنسبة 63% من الناتج الإجمالي ثم تليها غانا والكويديفوار والسنغال .⁽¹⁾

وفيما يخص الوضع التنموي في النيجر، إذ تقع في المرتبة 189 من أصل 191 على مؤشر التنمية البشرية ويعيش 73% من سكانها في حالة فقر متعدد الأقطاب وان 4.9% إضافية معرضة للابعاد المتعددة الأقطاب بين تدني مستويات السكن والصحة والتعليم والدخل والسلامة وفقاً لتقرير برنامج الأمم المتحدة وأثارت اليونيسيف في تقريرها لعام 2021 عن تفاقم الوضع التنموي الهش نتيجة لتداعيات تغير المناخ وكذلك النزاعات المسلحة والنزوх ، والتي منعت من الوصول إلى خدمات (الصحة والتعليم والصرف الصحي) .⁽²⁾

تعد بوركينافاسو واحدة من أفقر دول العالم ، حيث تشير تقديرات البنك الدولي لعام 2022 إلى نحو 40% من إجمالي سكان بوركينافاسو يعيشون تحت خط الفقر ، لذلك بالرغم من وجود الكثير من الثروات الوفيرة ومنها الذهب الذي يشكل مصدراً رئيسياً لإيرادات الدولة ، ولقد انخفض معدل النمو الاقتصادي في بوركينافاسو في تقرير التنمية البشرية لعام 2021-2022 ليحتل المرتبة 189 وذلك عن إجمالي 191 دولة شملهم التقرير فتعاني اقتصاديات دول الساحل من عدم التعافي نتيجة لتداعيات الأزمة العالمية في أوائل 2022 ، حذر مسئولو الأمم المتحدة من أن الأزمات في منطقة الساحل الوسطى (بوركينافاسو و مالي والنيجر) تتجاوز تمويل الإغاثة المتاحة ، ومنذ ذلك الحين ، خلقت الآثار المتتالية للحرب الروسية الأوكرانية على إمدادات الغذاء والوقود والأسمدة العالمية لتحديات جديدة.⁽³⁾

فأن عموم التجارب الأفريقية في ممارسة المؤسسة العسكرية للدور السياسي لم تتمكن من التنمية ولم ينزل العسكريون من سدة الحكم وما يميز مدة حكمهم بالفقر - والمديونية - والعجز المالي لديهم والعنف

⁽¹⁾ محمودي منير، مصادر ادارة الصراعات الداخلية في بلادن غرب افريقيا واليات ادارتها (دراسة تقويمية)، رسالة ماجستير منشورة ، جامعة الجزائر 3 ، 2016 ، ص 48 .

⁽²⁾ عmad صلاح عبد الرزاق و ظاهر عبد الله علوان ، انقلابات صيف 2023 الافريقية:ورقة تقدير موقف لحالة النيجر والغابون ، ، مركز البيان للدراسات ، 20 سبتمبر 2023 ، ص 8-9.

⁽³⁾ شيماء محى الدين ، تجدد مسلسل الانقلابات العسكرية في افريقيا بوركينا فاسو انمنجاً ، مجلة الدراسات الافريقية ، مجلد(45) عدد(2)،ابril 2023 ص 375 – 379 .

السياسي ضد الأفراد من طرف السلطة العسكرية وقمع الحريات على ثروات البلدان وبقي العجز وبقيت المشاكل ، مما ولد احتقان متزايد لدى القوى السياسية ، وتعالت الأصوات بتحسين الأداء التنموي والاجتماعي في ظل هذه الأنظمة العسكرية التي عجزت عن توفير الأمن والاستقرار .⁽¹⁾

ثالثاً : مستقبل الدور السياسي بعد الانقلابات العسكرية لعام 2020

شهدت دول غرب افريقيا انقلابات مضادة منذ عام 2020 حتى أواخر 2022 خلال عامين فقط ، وتحديداً خلال المدة منذ مطلع عام 2021 سجلت القارة الأفريقية ستة انقلابات عسكرية ناجحة في (مالي و تشاد وغينا بيساو و بوركينا فاسو، والنيجر والغابون) الأمر الذي يشير إلى تسارع الوتيرة الانقلابات العسكرية يشكل اكبر من ذي قبل خلال العامين الماضيين ، حيث جاء عدد الانقلابات خلال العامين الماضيين فقط مساوياً لإجمالي لعدد الانقلابات التي شهدتها القارة في عشر سنوات من عام 2011.⁽²⁾

وشهدت دولة مالي في 12 مارس 2012 انقلاباً عسكرياً على نظام آمادو توماني ، وتقدمت "لجنة وطنية للنهوض بالديمقراطية وإعادة بناء الدولة برئاسة آمادوهايا سانغو على حل المؤسسات ، وفي 18 اغسطس 2020، اطيح الرئيس إبراهيم أبو بكر كيتا بعد بضعة أشهر من أزمة سياسية ، وأدى الإنقلاب العسكري إلى فرض عقوبات دولية وتجدد الانقلاب في 24 مايو 2021 اعتقل العسكريون الرئيس ورئيس الوزراء بعد تعيين حكومة انتقالية جديدة أثارت استياء العسكر وتم تنصيب الكولونييل إميي غوتيا في يونيو رئيساً انتقالياً⁽³⁾ ، والملفت في هذا الاتجاه ان ظاهرة الانقلابات العسكرية تطورت على الساحة الإفريقية ، وانتجت انماطاً أكثر مرونة وأكثر قدرة على التكيف مع متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في أفريقيا والذي بدوره قد مكن المؤسسة العسكرية الاستفادة من حالة الاستياء الشعبي ومن أداء بعض الحكومات الأفريقية في الداخل ، وكذلك الاستفادة من مساعي القوى الدولية لتعظيم مصالحها داخل القارة ، ومن الملاحظ أن ظاهرة الانقلابات أقل انتشاراً وأكثر تركيزاً في إقليم غرب افريقيا فمن بين

⁽¹⁾ حمدي عبد الرحمن، المشهد الديمقراطي الراهن في أفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد(169)، المجلد(42)، يوليو 2007، ص 56.61.

⁽²⁾ احمد امل، مصدر سبق ذكره.

⁽³⁾ صحيفة الشرق الأوسط ، 8 انقلابات في غرب ووسط افريقيا خلال 3 اعوام ، 30 اغسطس 2024، تاريخ الزيارة

2024/3/23، متاح على الرابط <https://aawsat.com/4516661-8>

٢٦ انقلاباً عسكرياً في دول غرب إفريقيا ، من بينهم ١٢ انقلاباً في دول الساحل ، الأمر الذي يشير إلى قدر من التركيز للانقلابات العسكرية في الساحل الإفريقي وبخاصة الخمس سنوات الأخيرة. ^(١)

اتجاهات ومستقبل الدور السياسي: ويمكن تقسيم مستقبل الدور السياسي إلى اتجاهين:

١- الاتجاه السياسي غير المباشر

حيث تلعب المؤسسة العسكرية في هذا الاتجاه كجماعات ضغط داخل النظام السياسي، ويتسم هذا الاتجاه بعدة سمات من أبرزها سمة سيطرة المدنيين على العسكر شريطة أن يكون الرئيس ذو خلفية عسكرية أو حاكم عسكري ذو واجهة مدنية ، وفي هذا الاتجاه ، ويفقر العسكر إلى الرغبة في التدخل في العملية السياسية ويكون دورهم الفعلي فيما يمس الأمان القومي للبلد وسياسات وتدابير جماعية وبصفة عامة يظهر هذا الاتجاه في دول الغابون وتشاد :

أ- الغابون حيث صرحت رئيس الوزراء الانتقالي في الغابون ريمون نونغ سينا (أن تنظيم انتخابات جديدة بعد عامين سيكون هدفاً معقولاً) حيث تعهد العسكريون بتسليم السلطة للمدنيين في غضون 24 شهراً للتمكن من العودة إلى الانتخابات^(٢)

وهذا الاتجاه يفضي إلى وضع دستور توافقي وقيام انتخابات حرة نزيهة، بعيد عن تدخل العسكر الجدد، وتحقيق الحد المطلوب من توافق القوى الداخلية والخارجية ، وعدم اطاله المرحلة الانتقالية .

ب- أما تشاد حيث أُعلن الحوار الوطني التشادي في 18 أكتوبر 2022 تسمية الجنرال محمد إدريس ديبي إنفو رئيساً للمرحلة الانتقالية التي استمرت لعامين وذلك بعد نحو 18 شهراً من تسلمه للسلطة على رأس مجلس عسكري انتقالي بعد مقتل والده إدريس ديبي ، خلال المواجهات العسكرية مع قوى المعارضة المسلحة ، وتم تمديد الفترة الانتقالية في تشاد لمدة عامين على أن يتولى ديبي الابن منصب الرئيس الانتقالي للبلاد، حيث عمل ديبي الابن على تغيير زيه العسكري المعتمد خلال مراسم تسلم السلطة كرئيس انتقالي واستبداله بزي التقليدي وفي محاولة لتغيير الهوية النمطية باعتباره جنرالاً عسكرياً وتخفيض حدة الانتقادات الداخلية.^(٣)

^(١) ibid

^(٢) Did the Niger coup just succeed? And other questions answered about what's next in the Sahel, Atlantic Council, 10 August 2023, , available at: <https://bit.ly/47bbNRU>

^(٣) توريث الحكم: مستقبل تشاد بعد تمديد الفترة الانتقالية لمدة عامين، تقديرات المستقبل، مركز المستقبل للدراسات والباحث المتقدمة، العدد ١٦٦٨، أكتوبر ٢٠٢٤، ص ١-٢ .

2- الاتجاه المباشر

يحدث هذا الاتجاه بدور سياسي مباشر وفاعل من قبل العسكر حيث يسعى فيه العسكر إلى السيطرة على مقاليد الحكم بصورة مباشرة معتبرين أن النظام السياسي بمثابة ميدان لتعزيز نفوذهم وتعظيم سلطانهم في الدولة على عكس الإتجاه السابق ، وتتسم الحكومات التي تنشأ بهذا الإتجاه بالضعف والهشاشة البنوية ,والذي يجعلها غير قادرة على السيطرة بشكل عام ، وهو ما يفسح المجال أمام العسكر للتدخل في العمل السياسي بصورة مباشرة ، ويعرف هذا الاتجاه بالاتجاه الانقلابي المباشر,على ان يتم اختيار حاكم عسكري مباشر بصورة دائميه نتيجة لفشل الحاكم المدني وحالة الضعف المستمر في السلطة المدنيه وعدم الاستقرار السياسي فضلا عن عدم الإستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي الذي بدوره يؤدي إلى تدخل العسكر لسد الفراغ السياسي⁽¹⁾

مثال على ذلك دولة النيجر وبعد أيام من قيام الانقلابيين بإسقاط الرئيس محمد بازوم أعلن المجلس العسكري يتنصيب قائد قوات الحرس الرئاسي عبدالرحمن تشيانى رئيساً جديداً للبلاد بصورة مباشرة وحاولت مجموعة ايوكواس الاقتصادية إرسال قوات إلى النيجر لاستعادة النظام المدني ، لكن الأمر جوبه بالرفض بل سمح قادة الانقلاب النيجر للقوات المسلحة في مالي و بوركينا فاسو بالتدخل إذا تعرضت أراضيها للهجوم.⁽¹⁾

الخاتمة:

ختاماً، ان تجربة دول غرب افريقيا تطرح الكثير من الدلالات وتطرح الكثير من علامات الاستفهام,بشأن مستقبل الدور السياسي في دول غرب افريقيا ففي ظل سيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية اذ لايزال الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في دول غرب افريقيا ظاهرة من الظواهر المتكررة عن طريق الانقلاب العسكري الذي يحظى بدعم كبير من السياق السياسي والمدني والاجتماعي القائم في اغلب دول غرب افريقيا والامر الذي يشير الى استمراره في المستقبل القريب على الرغم من تنديد المجتمع الدولي والموافق دول افريقيا.

الاستنتاجات:

1- هناك جملة من الاسباب وراء العجز المستمر في انشاء جيوش فعالة ومحترفة في العديد من بلدان افريقيا ولكنها تتبع الى حد كبير من المشاكل السياسية.

1 () حمدي عبد الرحمن , العسكريون والحكم في افريقيا: دراسة في لعارات المدنية العسكرية, القاهرة مركز دراسات المستقبل , ط 1, 1996 , ص 11,

2- استمرار انشاء الجيوش بعد الاستعمار هدفها حماية الحكومة من المواطنين وللقيام بذلك تم تجديد
الاقليات في كثير من الاحيان في الجيوش لمراقبة مجموعة الاغلبية.

3- ان انهاء ظاهرة الانقلابات العسكرية في افريقيا يستلزم معالجة الاسباب التي ادت بالجيش تبني
الدور السياسي.

4- لم يسعى حكام دول غرب افريقيا إلى القيام بتحييد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية عن
طريق تبني قوانين الاحتراف العسكري كوسيلة لتوفير الامن بشكل فعال للمواطنين بطريقه سيادة
القانون وحماية حقوق الانسان بعيداً عن السلطة .

5- ان مستقبل الانقلابات العسكرية في غرب افريقيا يعتمد على معالجة الظرف التي ادت الى
تنامي ظاهرة الانقلابات مثل عدم الاستقرار السياسي والامني وهشاشة الوضع التنموي,التي
تكشف عن مشكلات متكاملة تهدد تماسك المنطقة.

References:

1. civilian-military allowances* (1st ed.). Cairo Center for Future Studies.
2. Abdel Rahman, H. (2007). The current democratic scene in Africa. *International Politics Journal, 42*(169), July 2007.
3. Abdel Rahman, H. (Ed.). (2015). *Armies and democratic transformation in Africa and the challenges of state building*. Forum for Arab International Relations.
4. Al-Sharq Al-Awsat. (2024, August 30). 8 coups in West and Central Africa within 3 years. Retrieved from <https://aawsat.com/4516661-8>
5. Amal, A. (2021). The impact of structural constraints on the performance of the military institution in combating terrorism in the African Sahel. *Journal of African Studies, 51*, September 2021.
6. Amal, A. (2022, March 14). Deconstructing the narrative of (the return of coups) in Africa. Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Retrieved from <https://acpss.ahram.org.eg/News/17430.aspx>
7. El-Nada, S. (2022). *The role of the electoral system in managing ethnic pluralism in Africa*. London: Sub-Saharan Centre.
8. Ghorab, M. A. (2012). *The role of the army in political life in West African countries* (Master's thesis). University of Algiers.
9. Hadi, R. A. (1989). *Political problems in third world countries* (2nd ed.). University of Baghdad.

- 10.Kazem, S. J., & Al-Ani, A. G. (2007). *Capitalist systems* (2nd ed.). The Legal Library.
- 11.Khawas, M. (2010). *Political transformations in West African countries (1990-2009)* (Published master's thesis). University of Algiers.
- 12.Mohieddin, S. (2023). The renewal of the series of military coups in Africa, Burkina Faso as a model. *Journal of African Studies, 45*(2), April 2023.
- 13.Mounir, M. (2016). *Sources of managing internal conflicts in West African countries and their management mechanisms (evaluative study)* (Published master's thesis). University of Algiers 3.
- 14.Razzaq, I. S. A., & Alwan, Z. A. (2023, September 20). The African coups of the summer of 2023: A position assessment paper for the case of Niger and Gabon. Al Bayan Center for Studies.
- 15.Tutti, S. (2023, September 11). The destabilization belt: Motives for the fever of military coups in West and Central Africa. Future Center for Advanced Research and Studies. Retrieved from <https://futureuae.com/ar-/Mainpage/Item/8595>
- 16.Nafea, I. (2022, April 22). Military coups in West Africa between the growing phenomenon of terrorism and the influence struggle between Russia and Europe. Trends website for research and studies. Retrieved from <http://trendsresearch.org/research.php?id=344>
- 17.Succession of rule: The future of Chad after extending the transitional period for two years*. (2024, October). Future Estimates, Future Center for Advanced Studies and Research, 1668.
- 18.Thomson Alex, An introduction to African politics (London:Ruldge toyon&frahcig Group,2000)p132.
- 19.Advancing military professionalism in Africa, A RESEARCH PAPER FROM THE AFRICA CENTER FOR STRATEGIC STUDIES,JULAY 2014,P16.
- 20.Did the Niger coup just succeed? And other questions answered about what's next in the Sahel, Atlantic Council, 10 August 2023, , available at: <https:// bit.ly/47bbNRU>.